

تقريراً عن الحالة في أفغانستان، والتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات جنيف والتسوية السياسية المتعلقة بأفغانستان؛

١٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والأربعين البند المعنون "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين".

الجلسة العامة ٦٤

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٢٤/٤٦ - التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية^(٤٧)،

وإذ تشير إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية الذي ينظر إلى الجامعة بوصفها منظمة إقليمية في إطار معنى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ مع التقدير رغبة جامعة الدول العربية في تدعيم وتطوير الروابط القائمة مع الأمم المتحدة في جميع المجالات المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، وفي التعاون بكل السبل الممكنة مع الأمم المتحدة على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بلبنان وبقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط،

وإذ تدرك ما لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط ولقضية فلسطين، لب النزاع، من أهمية حيوية بالنسبة للبلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية،

وإذ تدرك أن تعزيز السلم والأمن الدوليين يرتبط ارتباطاً مباشراً بأمور منها التنمية الاقتصادية ونزع السلاح وإنهاء الاستعمار وتقرير المصير والقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري،

واقترعاً منها بأن استمرار وزيادة تدعيم التعاون بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، يساهمان في دعم مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها،

واقترعاً منها أيضاً بالحاجة إلى زيادة فعالية وتنسيق استعمال الموارد الاقتصادية والمالية المتاحة لتعزيز الأهداف المشتركة للمنظمتين،

٦ - تؤكد من جديد حق الشعب الأفغاني في تقرير شكل حكمه واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل أو أعمال هدامة أو قسر أو تقييد من الخارج من أي نوع كان؛

٧ - تطلب إلى جميع الأطراف المعنية العمل بصفة عاجلة على التوصل إلى حل سياسي شامل ووقف القتال وتهيئة الظروف اللازمة من السلم والظروف الطبيعية لتمكين اللاجئين الأفغان من العودة طوعاً إلى وطنهم بأمان وكرامة؛

٨ - تؤكد الحاجة إلى البدء المبكر لحوار فيما بين الأفغان من أجل أن تشكل، بإجراءات ديمقراطية يقبلها الشعب الأفغاني بما في ذلك انتخابات حرة ونزيهة، حكومة عريضة القاعدة لضمان التأييد لها على أوسع نطاق والمشاركة المباشرة فيها من قبل جميع قطاعات الشعب الأفغاني؛

٩ - تطلب أيضاً إلى جميع الأطراف المعنية أن تبذل كل جهد ممكن لتشجيع التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة لدى الشعب الأفغاني بغية إنهاء النزاع المتطاوّل الذي ساد في أفغانستان خلال بضع السنوات الماضية؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام وممثله الشخصي مواصلة تشجيع وتيسير التوصل المبكر إلى تسوية سياسية شاملة في أفغانستان وفقاً لأحكام اتفاقات جنيف وأحكام هذا القرار؛

١١ - تعرب عن تقديرها لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للجهود التي يبذلها لتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الأفغان وتيسير عودتهم الطوعية، وتناشد الأطراف المعنية اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتخفيف من معاناتهم؛

١٢ - تجدد نداءها إلى جميع الدول والمنظمات الوطنية والدولية أن تواصل تقديم مساعدات الإغاثة الإنسانية بغية التخفيف من محنة اللاجئين الأفغان، وذلك بالتنسيق مع المفوض السامي؛

١٣ - تعرب عن تقديرها للجهود التي يبذلها منسق برامج المساعدة الإنسانية والاقتصادية المتصلة بأفغانستان وتطلب إلى جميع الدول أن تقدم ما يكفي من الموارد المالية والمادية إلى المنسق، وذلك لأغراض تحقيق إعادة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم على وجه السرعة وتأهيلهم، وكذلك للتعيم الاقتصادي والاجتماعي للبلد؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يبقي الدول الأعضاء ومجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز في سبيل تنفيذ هذا القرار، وأن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها السابعة والأربعين،

أجل التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط ولقضية فلسطين، لب النزاع؛

٦ - تطلب إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن تعمل، كل منها في ميدان اختصاصها، على زيادة تكتيف التعاون بينها بغية الوفاء بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز السلم والأمن الدوليين والتنمية الاقتصادية ونزع السلاح وإنهاء الاستعمار وتقرير المصير والقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري؛

٧ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل جهوده لتعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبين جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة بغية زيادة قدرتها على خدمة المصالح المتبادلة للمنظمتين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والإدارية؛

٨ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق أعمال المتابعة لتيسير تنفيذ المقترحات ذات الطابع المتعدد الأطراف المعتمدة في اجتماع تونس في عام ١٩٨٣، وأن يتخذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالمقترحات المعتمدة في الاجتماعات السابقة، بما في ذلك ما يلي:

(أ) تعزيز الاتصالات والمشاورات بين البرامج المناظرة لدى منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) إنشاء أفرقة عاملة قطاعية مشتركة بين الوكالات؛

٩ - تطلب إلى الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ما يلي:

(أ) أن تواصل تعاونها مع الأمين العام وفيما بينها، وكذلك مع جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة في متابعة المقترحات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى تعزيز وتوسيع التعاون في جميع الميادين بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة؛

(ب) أن تعمل على مواصلة وزيادة الاتصالات وتحسين آلية المشاورات مع البرامج والمنظمات والوكالات المناظرة المعنية فيما يتعلق بالمشاريع والبرامج، بغية تيسير تنفيذها؛

(ج) أن تشترك كلما أمكن مع منظمات ومؤسسات جامعة الدول العربية في تنفيذ وإنجاز المشاريع الإنمائية في المنطقة العربية؛

(د) أن تبلغ الأمين العام، في موعد لا يتجاوز ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢، بالتقدم المحرز في تعاونها مع جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، وبخاصة فيما يتعلق بإجراءات المتابعة المتخذة بشأن المقترحات المتعددة الأطراف والثنائية المعتمدة في الاجتماعات السابقة بين المنظمتين؛

وإذ تسلّم بضرورة زيادة توثيق التعاون بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة على تحقيق الغايات والأهداف المبينة في استراتيجية التنمية الاقتصادية العربية المشتركة التي اعتمدها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، المعقود في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠^(٤٨)،

وقد استمعت إلى البيان الذي أدلى به في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية^(٤٩)، ولاحظت ما ورد فيه من تأكيد على أعمال وإجراءات متابعة التوصيات في الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية المعتمدة في الاجتماعات المعقودة بين ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة وممثلي أمانات الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك على التوصيات المتعلقة بالمسائل السياسية والواردة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة،

١ - تحيط علماً مع الارتياح بتقرير الأمين العام^(٤٧)؛

٢ - تشني على الجهود المتواصلة التي تبذلها جامعة الدول العربية لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف فيما بين الدول العربية وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم دعمها؛

٣ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لما قام به من إجراءات متابعة تنفيذاً للمقترحات التي اعتمدها الاجتماعات بين ممثلي أمانات الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، المعقودة في تونس في ١٩٨٣^(٥٠) وفي عمان في ١٩٨٥^(٥١) وفي جنيف في ١٩٨٨^(٥٢)؛

٤ - تعرب عن تقديرها أيضاً للأمين العام لجهوده من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ وتشني على جامعة الدول العربية ولجنتها الثلاثية العليا لمساعدتها لتعزيز عملية السلم وجهود إعادة التعمير في لبنان؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تدعيم التعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهدف تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتصلة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط من

(٤٨) انظر A/35/719-S/14289، المرفق.

(٤٩) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٦٤ (A/46/PV.64).

(٥٠) Corr. 1 و A/38/299، الفرع الخامس.

(٥١) انظر A/40/481/Add.1.

(٥٢) A/43/509/Add.1.

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وجميع قراراتها السابقة المتعلقة بتنفيذ الإعلان، وآخرها القرار ٣٤/٤٥ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ تسلّم بأن القضاء على الاستعمار هو إحدى أولويات المنظمة للعقد الذي يبدأ في عام ١٩٩٠،

وإذ تدرك إدراكاً عميقاً الحاجة إلى أن تتخذ، بسرعة، تدابير للقضاء على ما تبقى من آثار الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ كما دُعي إلى ذلك في قرارها ٤٧/٤٣ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨،

وإذ تكرر الإعراب عن اقتناعها بالحاجة إلى القضاء على الاستعمار وبالحاجة إلى أن تستأصل بالكامل شأفة التمييز العنصري والفصل العنصري وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية،

وإذ تدرك أن نجاح الكفاح في سبيل التحرر الوطني والوضع الدولي الناجم عن ذلك قد أتاحا للمجتمع الدولي فرصة فريدة لتقديم مساهمة حاسمة من أجل القضاء الكامل على الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره،

وإذ تلاحظ مع الارتياح ما أنجزته اللجنة الخاصة بالإسهام في التنفيذ الفعال والكامل للإعلان ولقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة الصادرة بشأن إنهاء الاستعمار،

وإذ تؤكد على أهمية مشاركة الدول القائمة بالإدارة في الأعمال التي تضطلع بها اللجنة الخاصة،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أيضاً تعاون بعض الدول القائمة بالإدارة ومشاركتها الفعالة في الأعمال التي تضطلع بها اللجنة الخاصة، وكذلك استمرار استعداد هذه الدول لاستقبال البعثات الزائرة التي توفدها الأمم المتحدة إلى الأقاليم الواقعة تحت إدارتها،

وإذ تلاحظ مع القلق الأثر السلبي الذي ينجم عن عدم مشاركة بعض الدول القائمة بالإدارة على أعمال اللجنة الخاصة، مما يحرمها من مصدر هام للمعلومات بشأن الأقاليم الواقعة تحت إدارتها،

وإذ تدرك ما للدول الحديثة الاستقلال والناشئة من حاجة ملحة إلى مساعدات من الأمم المتحدة ومنظمة مؤسساتها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وغيرها،

وإذ تدرك أيضاً الحاجة الملحة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، بما فيها على وجه الخصوص الأقاليم الجزرية الصغيرة، للمساعدات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المساعدات من الأمم المتحدة والمؤسسات الداخلة في منظوماتها،

١٠ - تقرر، من أجل تكثيف التعاون ولغرض استعراض وتقييم التقدم وإعداد تقارير دورية شاملة، عقد اجتماع عام مرة كل سنتين بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، على أن يعقد الاجتماع العام القادم في عام ١٩٩٢، وعقد اجتماعات قطاعية مشتركة بين الوكالات سنوياً تتناول المجالات ذات الأولوية والأهمية الواسعة في تنمية الدول العربية؛

١١ - تحيط علماً باعترام جامعة الدول العربية عقد اجتماع إقليمي عربي رفيع المستوى معني بالطفل في عام ١٩٩٢ وتطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومنظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة التعاون مع جامعة الدول العربية لتعزيز هذا الهدف؛

١٢ - توصي بأن تقوم الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالاستفادة قدر الإمكان من الخبرة الفنية العربية في المشاريع التي تقام في المنطقة العربية؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يشجع، بالتعاون مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، إجراء مشاورات دورية بين ممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة وممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لاستعراض وتعزيز آليات التنسيق بغية الإسراع بإجراءات التنفيذ والمتابعة للمشاريع والمقترحات والتوصيات المتعددة الأطراف التي اعتمدها الاجتماعات بين المنظمين؛

١٤ - توصي بأن يعالج الاجتماع العام القادم بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية تطوير آلية لتعزيز التعاون بين المنظمين؛

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذا القرار؛

١٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والأربعين البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية".

الجلسة العامة ٦٤

٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٧١/٤٦ - تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

إن الجمعية العامة،

وقد درست تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٥٣)،

(٥٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٢٣ (A/46/23).